مناقشة كتاب (الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم) للدكتور رفيق يونس المصري

عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي

مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي

جامعة الملك عبدالعزيز - جدة - المملكة العربية السعودية

على الرغم من الكتابات الغزيرة في الإعجاز الاقتصادي في القرآن إلا أن معظمها كانت في الإعجاز الاقتصادي التشريعي للقرآن، والتي أظهرت عظمة التشريعات الاقتصادية مثل تحريم الربا، وفرض الزكاة، وتأثير تقييد الحرية الاقتصادية للسلوك بالضوابط الشرعية في تحقيق العدالة وتنمية الموارد واستغلالها، إلا أن المحاولة الوحيدة التي تم الاطلاع عليها في التفسير الاقتصادي العلمي للقرآن الكريم كانت محاولة الدكتور رفيق المصري في كتابه (الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم)، ويقصد بذلك الإعجاز الاقتصادي العلمي للاقتصاد حيث حاول إثبات سبق القرآن إلى المفاهيم والنظريات الاقتصادية السائدة في الأدبيات الرأسمالية. ويقع الكتاب في ١٢٠ صفحة من القطع المتوسط ويتكون من مقدمة وثمانية عشر فصلاً، نشر عام ١٤٢٦هـ بدار القلم بدمشق.

وتتميز الكتاب بالسلاسة والسهولة والبساطة في شرح المفاهيم الاقتصادية، يهدف الكتاب إلى إظهار الإعجاز الاقتصادي العلمي للقرآن، وذلك بتفسير بعض

الآيات القرآنية تفسيرات يمكن أن تنطبق على النظريات والمفاهيم والمصطلحات الاقتصادية، ويدعم ذلك التفسير بما يناسبه من الأحاديث والأحكام الفقهية، ويدافع عن طريقته، بأن تفسير الآيات على ضروب، يمكن أن يضاف إليها تفسير أهل العلم والاختصاص في المجالات المختلفة، ويعتقد أن ذلك سوف يؤدي إلى تفسير أفضل وأعمق وأدق، ذلك لأن علوم العصر ومعارفه لها تأثير على التفسير، إذ إن النص الشرعي يعين على فهمه الواقع أو المشاهدة أو التجربة.

وسوف يتم استعراض المفاهيم والنظريات الاقتصادية التي حاول الكاتب أن يجد لها تفسيرًا في القرآن والسنة، ليظهر الإعجاز الاقتصادي للقرآن فيها في كتابه.

الإعجاز في المفاهيم الاقتصادية

في الفصل الأول تبنى الكاتب تعريف إعجاز القرآن: بأنه إثبات عجز الخلق عن الإتيان بمثله، وله وجوه كثيرة، منها الإخبار عن الغيوب المستقبلية، وجمعه لعلوم ومعارف كثيرة واشتماله على جميع الأدلة والبراهين^(١)، يعرف الإعجاز العلمي: بأنه إخبار القرآن الكريم والسنة النبوية بحقيقة علمية مشهودة، وفق الضوابط المذكورة في التفسير العلمي، وثبت عدم إمكانية إدراكها بالوسائل البشرية في زمن الرسول (ﷺ). وهذا مما يظهر صدق الرسول محمد (ﷺ) فيما أخبر به عن ربه سبحانه وتعالى.

مصادر الإعجاز العلمي

حيث إن الإعجاز العلمي فرع من فروع التفسير، وجزء من شرح الحديث ويقوم على مصادر هذين العلمين، وقد كان قائما على إظهار التوافق بين نصوص الوحي وبين ما كشفه العلم التجريبي من حقائق الكون وأسراره، فهو كذلك يقوم على مصادر العلوم التجريبية، إلى جانب العلم المتعلق بتاريخها، كما تتصل أيضاً بعلم أصول الدين. وعليه تكون مصادر الإعجاز العلمي هي: (١) القرآن الكريم،

(١) رفيق يونس المصري (٢٠٠٥م) الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم، ص ص: ٩-١٠.

٢) التفسير، ٣) شروح الحديث، ٤) العلوم التجريبية، ٥) تاريخ العلوم التجريبية، ٦) علم أصول الفقه، ٧) علوم اللغة العربية.

وقد ذكر الكاتب أن التفسير العلمي للقرآن موضع خلاف بين العلماء، منهم من منعه مثل الشاطبي في الموافقات، وقد أجاز الغزالي في إحياء علوم الدين، والزرکشي في البرهان، وقد أجاز ابن عاشور في تفسيره، ورد الكاتب على من لم يجزه وذكر حجج من أجازوه.

الفصل الثاني: بعنوان (اقرأ هذا الكتاب) ويقصد به القرآن الكريم

ويدعي الكاتب أن القرآن (يقوم منهجه على فرض عملي مهم، وهو بقاء الأشياء الأخرى على حالها)، وهو فرض يستخدم في تبسيط دراسة النظريات الاقتصادية، ويدعي الكاتب أن القرآن تعرض إلى عدة مفاهيم اقتصادية ذكر منها (النقود، ودراسات الجدوى، والريع التفاضلي، وتوزيع المخاطر، والادخار، والتخطيط، وتعظيم المنافع، وتقليل الخسارة، ورفع الكفاءة والفاعلية والجاهزية، وقيمة الزمن، والتفضيل الزمني)^(٢).

تعليق

هل يقوم منهج القرآن على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها؟، هذا لا يمكن للأسباب التي سوف يرد ذكرها. ثم إن هذه المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية لها معنى محدد في الاقتصاد، وهذه المفاهيم مؤسسة على مذاهب وقيم ونظم اقتصادية لا يمكن أن تتفك عنها، وهي في معظمها مؤسسة على المادة وإغفال الجوانب الروحية والدينية وبذلك لا تتوافق مع القيم الإسلامية، فتعظيم المنافع وتقليل الخسارة تفترض سلوكًا أنانيًا في المستهلك والمنتج، والكفاءة قد تعني عدم إهدار الموارد على الأنشطة الخيرية التي لا تؤدي إلى زيادة الإيرادات وتقليل

(٢) رفيق يونس المصري (١٤٢٦هـ) الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم، ص ٢١.

التكاليف، فكيف يمكن أن نثبت أن القرآن سبق النظام الرأسمالي والاشتراكي إلى هذه المفاهيم المبنية على تلك المذاهب.

الفصل الثالث: الإعجاز في مفهوم (المشكلة الاقتصادية)

حاول الكاتب من خلال تفسيره للآية (زين للناس حب الشهوات) الآية ١٤ آل عمران، والآية (وقدر فيها أقواتها) الآية ١٠ فصلت، إثبات أن القرآن سبق المدرسة النيوكلاسيكية في التوصل إلى المشكلة الاقتصادية وتفسيرها، وهي الرغبات غير المحدودة والموارد النادرة نسبياً^(٣).

التقييم

يمكن إيراد الملاحظات التالية على محاولة الكاتب:

١- إن مفهوم المشكلة الاقتصادية لا يمكن أن يفهم خارج القيم الرأسمالية ضمن أدبيات المدرسة النيوكلاسيكية، فالحرية المطلقة والفردية التي تحكم النظام الرأسمالي لا تجعل للفرد أية قيود أخلاقية أو دينية على رغباته، التي تنطلق من تحديده لما يجلب له السعادة وسعيه لتحقيقها، والله سبحانه وتعالى حين وصف حب الإنسان للمال بما في ذلك المؤمن، في الآية الكريمة - واستدل بها على رغباته غير المحدودة، لم يكن ذلك على سبيل الاستحسان بل كان تكملة الآية (ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب) آل عمران ١٤، والتي تحت على الآخرة، والآية الكريمة (وقدر فيها أقواتها) الآية، التي يستدل فيها على الندرة لا تتعارض مع الآية (وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها) إبراهيم ٣٤، لأن التوسعة في الرزق يقع ضمن ما قدره الله سبحانه وتعالى من الأقوات. لذلك فإن الآية (وقدر فيها أقواتها) ليست قطعية في الدلالة على الندرة الاقتصادية، وهذا يخالف شرطاً من شروط التفسير العلمي للقرآن، وهو ثبات الظاهرة موضع التفسير وأن تكون من اليقين الثابت من العلم.

(٣) رفيق يونس المصري (١٤٢٦هـ) الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم، ص ٢٤.

٢- إن القول بأن موضوع علم الاقتصاد هو المشكلة الاقتصادية وإن القول بأن علم الاقتصاد هو علم إدارة الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات أو الرغبات الإنسانية غير المحدودة، أو هو العلم الذي تمثل فيه الرغبات الإنسانية البداية والنهاية، على الرغم من أنه الأكثر قبولاً بين الاقتصاديين، إلا أنه تعريف مدرسة من المدارس الاقتصادية وهي المدرسة النيوكلاسيكية، وبالتالي لا يمكن أن ينطبق على المدارس الاقتصادية الأخرى، ففي المدرسة الكلاسيكية يعتبر آدم سميث^(٤) أن موضوع علم الاقتصاد هو طبيعة وأسباب ثروة الشعوب، بينما يرى ريكاردو أن موضوع علم الاقتصاد هو تقسيم المنتج بين طبقات المجتمع المختلفة أو توزيع الناتج بين عناصر الإنتاج ألا وهي العمل ورأس المال والأرض^(٥)، وبالتالي فإن هذا التعريف لعلم الاقتصاد لا يمثل وجهة نظر النظام الرأسمالي إذ أنه يمثل مرحلة معينة من مراحل عمل هذا النظام، وبالتالي لا يمكن القول إن هذا التحديد لموضوع علم الاقتصاد أو التعريف لعلم الاقتصاد هو صحيح لكل النظم الاقتصادية لأنه يعكس واقع النظام الرأسمالي فقط وفي مرحلة معينة من مراحل تطوره^(٦). وعليه لماذا نريد أن نثبت أن القرآن سبق المدرسة النيوكلاسيكية للمشكلة الاقتصادية، وهذا من الإعجاز الاقتصادي للقرآن؟

٣- لكي يثبت الكاتب أن علماءنا قد سبقوا المدرسة النيوكلاسيكية إلى صياغة المشكلة الاقتصادية أورد الكاتب قولة ابن سيرين (العلم أكثر من أن يحاط به فخذوا من كل شيء أحسنه)، وقول علماء اللغة (الألفاظ محدودة متناهية)، والمعاني غير متناهية، وقول علماء العقائد (علوم البشر محدودة، وعلم الله لا

(٤) Smith, A., "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation", Penguion Book, pp: 133-166.

(٥) Recardo, D. and Ricardo, D. "The Principles of Political Economy.", Cambridge University Press, pp: 5-7.

(٦) رفعت السيد العوضي، تاريخ الفكر الاقتصادي، رؤية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، ١٩٨٢م، ص ص: ٢٨٥-٣٠٤.

يتناهى)، وقول علماء الأصول (النصوص محدودة) (متناهية) والوقائع غير محدودة)، ص ٣١، فهل هذه صياغة للمشكلة الاقتصادية؟، أعتقد أنه تفسير تلك العبارات لتعني المشكلة الاقتصادية، تأويل بعيد وفيه تكلف.

٤- أن مشكلة المشكلة الاقتصادية في المفهوم النيوكلاسيكي ليس من اليقين الثابت من العلم فلا ينطبق عليها الضوابط الشرعية للتفسير العلمي للقرآن.

الفصل الرابع: الإعجاز القرآني في المفهوم (الإنسان الاقتصادي الرشيد)

ويستدل الكاتب في سبق القرآن للعرض للرشد الاقتصادي بالآية الكريمة (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم) النساء: ٥، وقد عرف السفه بأنه التبذير، وسوء التصرف بالمال، والجهل بالتصرفات الرباحة، وخفة العقل، والرشد هو عكس السفه، وهو صلاح المال عند جمهور علماء الأصول والفقه، وصلاح المال والدين معا عند الإمام الشافعي^(٧).

إن الرشد الاقتصادي هو أساس السلوك الاقتصادي في النظرية الاقتصادية، ولكن الرشد الاقتصادي في الإسلام يختلف عنه في النظرية الغربية، فالقرآن سبق إلى الرشد الاقتصادي ضمن منظومة القيم الإسلامية، وتتدخل الدولة أو المجتمع لتحقيق الرشد الاقتصادي في حالة السفه، ولكن لا يمكن للقرآن أن يسبق إلى الرشد بمفهوم النظرية الغربية لأنه يتعارض مع القيم الإسلامية فالسلوك الاقتصادي الرشيد في المدرسة النيوكلاسيكية يبنى على الأسس التالية:

١- التحليل الشخصي: حيث جعلت المدرسة السلوك الشخصي للفرد والذي يتأثر بما يناله من لذة وما يصيبه من ألم، هو موضوع دراسة علم الاقتصاد ويتضح ذلك في نظرية القيمة عند النيوكلاسيك، إذ تتحدد قيمة السلعة عندهم بالمنفعة التي يحصل عليها الشخص من السلعة وهذه عملية نفسية بحتة تتأثر

(٧) رفيق يونس المصري (١٤٢٦هـ) الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم، ص ٣٧.

بذوقه وعقله وإحساسه وقيمه ولا دخل للقيم الدينية في تحديد هذه المنفعة من وجهة نظر النظرية.

٢- الاعتقاد بأن الحرية المطلقة حق طبيعي للأفراد ومصدرها الطبيعة، ولأنها خارج نطاق القانون والنظم الاجتماعية، لذلك لا يمكن إلغاؤها من قبل الدولة أو تحجيرها بالقيم الدينية، لأنها حق أصلي للفرد منذ الولادة. وهذا يتعارض مع مفهوم الحرية المقيدة في النظام الاقتصادي الإسلامي.

٣- الاعتقاد بأن الفرد هو الخلية الأساسية في المجتمع لذلك أخضع التحليل الاقتصادي للنزعة الفردية وأصبح الفرد في ذاته هو أساس المعرفة والمجتمع هو مجموع الأفراد، وقد عكس هذا الاتجاه عبارة ديكارت المشهورة (أنا أفكر إذن أنا موجود). وهذا يتعارض مع تفضيل مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد في حال تعارضهما في الإسلام.

٤- الاعتقاد بأن المعيار الذي يقود الشخص في سلوكه هو معيار منفعته الخاصة، وأنانيته وجشعه، وهو الذي يقود الحياة الاقتصادية تفكيرًا وتطبيقًا، وأن المنفعة الخاصة سوف تؤدي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وأن السعادة الفردية تؤدي إلى السعادة الإجمالية الاجتماعية. ويتحقق بذلك المبدأ المعياري للمنفعة: السعادة الأعظم للفرد هي السعادة الأعظم للمجتمع^(٨). وأن مجموع الرفاهيات الجزئية تحقق الرفاهية الكلية، وأن المصلحة الخاصة هي نظام القانون الطبيعي الذي يطبق عن طريق الحرية المطلقة للفرد وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية^(٩).

وعليه لا يمكن أن يكون (الإنسان الاقتصادي الرشيد) هو الإنسان الرشيد في مفهوم الإسلام، وأن يكون الإسلام سبق إلى مفهوم (الإنسان الاقتصادي الرشيد).

(٨) S. Chumpeter, J. History of Economic Thought' Faber and Faber Ltd., pp: 130-131.

(٩) رفعت العوضي، تاريخ الفكر الاقتصادي، رؤية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، ١٩٨٢م، ص ص: ١٤٨-١٩٦.

الفصل الخامس: الإعجاز القرآني في مفهوم (تعظيم الربح)

وقد استدلل الكاتب على سبق القرآن إلى وجوب تحقيق هدف تعظيم الربح بالآية الكريمة (ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن) الأنعام ١٥٢. وذكر معاني مختلفة لكلمة (أحسن) منها للرازي: (يسعى في تنميته وتحصيل الربح منه، ورعاية وجوه الغبطة (المنفعة القصوى له)، ويقول الكاتب (تدل الآية على وجوب تعظيم منافع اليتيم بالسعي إلى أعظم ثمن ممكن، إذا بيع مثلاً)، (وعلى ذلك لو كان لدينا مشروعات استويا في كل شيء إلا الربح لاخترنا الأعظم ربحاً، وأنه من السفه، وخلاف الرشد الذي أمر به الإسلام أن نختار الأقل ربحاً)^(١٠).

التعليق

١- هناك خلط للكاتب بين مفهوم الربح والمنفعة، وقد استخدم المنفعة بمعنى الربح في تعريف (الغبطة) وفي تفسير الآية في قوله (تدل الآية على وجوب تعظيم منفعة اليتيم)، والنظرية الاقتصادية تفرق بين الربح وهو الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية والذي يسعى المنتج إلى تعظيمه، ويكون في تحليل سلوك المنشأة، بينما المنفعة تكون في تحليل سلوك المستهلك، والذي يسعى إلى تعظيمها بالاستهلاك عند أقصى منحني من منحنيات السواء لديه.

٢- أن التوجيه في الآية للوصي على مال اليتيم وذلك لحماية مال اليتيم، وليس للمنتج أو المنظم الذي يسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح، وحمل المعنى ليعني سلوك المنظم فيه تكلف وتحميل التفسير ما لا يحتمل.

٣- أن مفهوم تحقيق أقصى الأرباح ليس مجمع عليه كسلوك رشيد للمنشأة، إذ قد يكون هدفها زيادة حصتها السوقية ولا يعتبر ذلك سفهاً، وهذا يخالف شرط ثبات المفهوم الذي يراد اعتباره من الإعجاز الاقتصادي.

(١٠) رفيق يونس المصري (١٤٢٦هـ) الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم، ص ٤٩.

٤- إن تعظيم الأرباح هدف المنظم في الأدبيات الغربية وهي مبنية على مسلمات النظرية الرأسمالية للسلوك الرشيد للمنتج من الأنانية والجشع وعدم مراعاة مصلحة المجتمع، وهي لا تتفق مع القيم الإسلامية فهل يمكن أن يكون القرآن السباق إلى تحقيق مبدأ تعظيم الربح بالمفهوم الغربي؟، أما إذا لم يكن بالمفهوم الغربي فهو شيء مختلف فلا نستطيع الإدعاء إلى سبق إليه.

الفصل السادس: الإعجاز القرآني في مفهوم (سياسة تقليل الخسائر)

وقد استدل الكاتب على أسبقية القرآن لهذه السياسة الاقتصادية بالآية الكريمة (حتى إذا ركبنا في السفينة خرقها) الكهف ١٧، وحسب الكاتب أن هذه الآية (تفيد أنه إذا كان هناك وضعان مستويان في كل شيء، إلا أن أحدهما تسبب عنها خسائر (متوقعة) أكثر من الآخر، وتعين اختيار أحدهما، وجب اختيار الوضع ذي الخسارة الأقل) عملاً بقاعدة أخف الضررين^(١١).

لكن تقليل الخسائر ليس مفهومًا اقتصاديًا متفقًا عليه، بل هي سياسة قد ترى الشركة أو الفرد اتباعها لزيادة كفاءتها، ولكن قد لا تتبعها إذا كانت تتعارض مع أهداف الشركة الأخرى مثلاً تجنب الضرائب، ويعتبر مع ذلك سلوكها رشيداً في المفهوم الرأسمالي. إن سياسة تقليل الخسائر لا تساوي مفهوم تقليل التكاليف أو تعظيم الأرباح، المبنى على القيم الرأسمالية، إن المؤسسة تهدف إلى تقليل تكلفتها وتعظيم أرباحها، وتتوازن في حالة المنافسة حينما تكون تكلفتها الحدية أكبر من التكلفة المتوسطة، حيث الإيراد الحدي يساوي الإيراد المتوسط ويساوي السعر ويتقاطع مع منحنى التكلفة الحدية. وعليه يكون مفهوم تقليل الخسائر ليس من المفاهيم الثابتة اقتصادياً، ويخالف بذلك شرط استقرار وثبات المفهوم الاقتصادي ليستخدم للتفسير العلمي للقرآن.

(١١) رفيق يونس المصري (١٤٢٦هـ) / الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم، ص ٥٠.

الفصل السابع: الإعجاز القرآني في مفهوم (نظرية الصبر)

اعتمد الكاتب على الآية الكريمة (وتواصوا بالصبر) العصر ٣، في دعوته إلى تأسيس نظرية في التنمية مبنية على الصبر الإيجابي، إذ يمكن رفع طاقة الصبر عن الإنسان وذلك لتعظيم كفاءته العلمية والعملية، والصبر من القيم المسهلة للتنمية.

التعليق

يمكن أن يكون الصبر والقيم الأخلاقية الإسلامية الأخرى، أساساً لنظرية التنمية للمجتمعات الإسلامية، وهي دعوة مفتوحة وتحتاج إلى تضافر العلماء لكي يكون للمسلمين سبق مبني على القرآن في نظريات التنمية الاقتصادية، ولكن هذه النظرية غير موجودة في الأدبيات الاقتصادية التقليدية أو الإسلامية حتى يكون للقرآن سبقٌ في اكتشافها.

الفصل الثامن: الإعجاز القرآني في نظريات الفائدة

استدل الكاتب بالآية الكريمة (وحرم الربا) على الإعجاز الاقتصادي للقرآن، ذلك أن نظريات الفائدة لم تفلح في مصادمة تحريم الربا في القرآن إذ إن هذه النظريات ليست قوية بالمعيار المنهجي والعلمي^(١٢).

ويرد على قول الكاتب التالي:

١- لا يمكن القول بأن نظريات الربا ليست قوية بالمعيار المنهجي والعلمي إذ إن معايير العلمية ليست موحدة، فلو أخذنا بمعيار فردمان أن العلمية تتوقف على مقدرة الظاهرة على التفسير والتنبؤ لوجدنا أن نظريات الفائدة يمكن أن تفسر تأثير الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى وتستطيع أن تتنبأ بالتغيرات التي تؤثر على سعر الفائدة، ولا يمكن دحض نتائج الأبحاث العلمية التي ترجع النمو الاقتصادي الغربي والمقدرة على التحكم في نمو المتغيرات الأساسية مثل الناتج القومي ومعدل العمالة ونسبة التضخم إلى سعر الفائدة. وعليه فإن استدلال الكاتب

(١٢) رفيق يونس المصري (١٤٢٦هـ) الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم، ص ٥٥.

على وجود إعجاز اقتصادي بسبب عدم وجود نظرية قوية بالمعيار العلمي لتفسير الفائدة، غير صحيح.

٢- أن تحريم الفائدة في الإسلام ليس لأنه متغير اقتصادي ليس له تأثير، إنما لأنه يتنافى مع مبدأ العدالة الذي يقوم عليه النظام الإسلامي، في الوقت الذي لا يعتبر هدف تحقيق العدالة من أهداف النظام الرأسمالي^(١٣).

الفصل التاسع: الإعجاز في مبدأ القرض عقد معاوضة ناقصة

ويستدل الكاتب على الإعجاز القرآني بالآية الكريمة (فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون)، البقرة، آية ٢٧٩، وتفسير ذلك أن عقد القرض هو عقد معاوضة وتبرع، وهو عقد معاوضة ناقصة. فهو معاوضة لأن المقترض يرد مثل ما اقترض، وناقصة لأن (١٠٠) اليوم أكثر في القيمة من (١٠٠) في المستقبل، وهذا يعني أن القرض الحسن فيه ربا نساء لصالح المقترض وحيث إن القرض قائم على الإحسان (الإرفاق) فيغتفر هذا الربا، ولكن في البيع الآجل القائم على العدل، تبرر الزيادة لمساواة المائة العاجلة بالمائة الآجلة، وبهذا يكون للزمن حصة من الثمن أي يقول بالتفضيل الزمني للنقود^(١٤).

لقد خاض الكاتب معارك طاحنة مع معارضيه في تفسير الآية الكريمة بأن القرض الحسن فيه ظلم للمقرض بسبب عدم المساواة ويجبر هذا الظلم الثواب من القرض^(١٥).

ويشوب منطق الكاتب هذه المآخذ:

١- إن القول بأن (١٠٠) اليوم هو أكثر من (١٠٠) في المستقبل ليس صحيحا دائما، فلو كانت الـ (١٠٠) هي نقود سلعية مثل الذهب أو الفضة أو

(١٣) محمد علي القرني (١٤١١هـ) مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، ص: ١٠٢-١٠٤.

(١٤) رفيق يونس المصري (١٤٢٦هـ) الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم، ص: ٦٦.

(١٥) رفيق يونس المصري (١٤١٢هـ) الجامع لأصول الربا، دار القلم، دمشق، ٧٠-٨٠.

المقح فإن قيمتها اليوم تساوي قيمتها في المستقبل لو كانت نسبة التضخم تساوي صفراً، وتساوي أكبر من قيمتها الحالية لو كان التضخم موجبا، وتساوي أقل من قيمتها لو كان التضخم سالبا.

٢- إن القول بأن الـ (١٠٠) اليوم أكبر من (١٠٠) في المستقبل يكون صحيحا في حالات محددة وهي كون الـ (١٠٠) نقود ورقية تنخفض قيمتها الشرائية بسبب السياسة التضخمية التي تتبناها الدولة، بالتالي يعتبر انخفاض القوة الشرائية نوعاً من الضرائب التي تفرضها الدولة على المدخرات النقدية وعلى الاستثمارات النقدية والتي تكون في شكل قروض، فلو لم يكن هناك تضخم سوف ١٠٠ الحاضرة تساوي ١٠٠ الآجلة.

٣- إن القول بالتفضيل الزمني للنقود فيه تبرير للفائدة، لأنها (أي الفائدة) تؤدي إلى رفع الظلم عن المقرض لأنها تؤدي إلى مساواة (١٠٠) الحاضر مع (١٠٠) المستقبل، وذلك للمقرض الذي لا يرغب بالإحسان أو البر وهو، أي الإحسان، غير واجب فعله.

٤- يمكن أن يكون للزمن حصة من الربح في عقد المعاوضة إذا ساهمت النقود في خلق قيمة مضافة، ففي التجارة تتحول النقود إلى سلع ثم تتحول السلع إلى نقود أكثر من النقود التي اشترت به السلع خلال زمن محدد، والفرق بين القيمتين، يسمى القيمة المضافة، التي يمكن للنقود أن تشارك فيها ليس بسبب الزمن ولكن بسبب المشاركة في القيمة المضافة، وكذلك في البيع الآجل فمبرر الزيادة هي الخدمات والمنافع التي حصل عليها المشتري حالا بدل من الانتظار والحرمان منها حتى تكون لديه الإمكانية لشراؤها في المستقبل، والزيادة تكون لهذه القيمة المضافة المتمثلة في المنفعة الحالية للسلعة المشتراه بالآجل.

٥- أهدر الإسلام الفائدة على القروض لأن النقود لا تولد قيمة مضافة بنفسها ولكن إذا امتزجت (النقود) بعناصر الإنتاج الأخرى في عقد مضاربة أو مشاركة

وتولدت قيمة مضافة من ذلك، والتي تتمثل في أرباح المضاربة والمشاركة، شاركت النقود فيها.

الفصل العاشر: الإعجاز القرآني في التفضيل الزمني

وقد استدلل الكاتب على سبق القرآن إلى هذا المفهوم بالآية الكريمة (يجبون العاجلة ويذرون وراءهم يوماً ثقيلاً)، الإنسان، الآية ٢٧، وتفسير ذلك أن الناس قد فطروا على تفضيل الحاضر على المستقبل، ولتحويل الناس عن تفضيل العاجل إلى تفضيل الآخرة، زاد الله سبحانه تعالى في الآخرة وجعلها خيراً في النوع وأدوم في الزمن، فمن آمن بالآخرة تحول تفضيله من العاجلة إلى الآخرة ومن لم يؤمن، بقي تفضيله للعاجلة عن الآخرة، وقد ذكر الكاتب قول الغزالي^(١٦) في من يفضل العاجلة عن الآخرة (أنهم قالوا أن الدنيا نقد والآخرة نسيئة والنقد خير من النسيئة ولذات الدنيا يقين ولذات الآخرة شك، ولا يترك الشك باليقين، وهو محل تلبيس إبليس)، لكن الكاتب خالف الغزالي بقوله إن النقد خير من النسيئة هو صحيح ولكن التلبيس يكون في تجاهل التثقيل الذي جعله الله في الآخرة للأعمال، وليس في عدم التأكد من لذات الآخرة، فعليه يجب أن يكون تفضيل المؤمن الرشيد للأجلة على العاجلة، وعليه يكون التفضيل الزمني لغير المؤمن هو موجب بمعنى أنه يجب أن يعوض عن تأخير استهلاكه بسعر الفائدة، أي أن (١٠٠) عاجل تساوي (١٢٠) نسيئة، بينما المؤمن يفضل الآخرة على الدنيا أي بالمفهوم الاقتصادي تفضيله سالبا والذي يعني (١٠٠) عاجل تساوي (٨٠) نسيئة ويكون سلوكه عكس سلوك غير المؤمن.

التقييم

١- إن القول بأن المؤمن يحب الأجلة عن العاجلة بعني (١٠٠) عاجلة تساوي عنده (٨٠) آجلة، غير صحيح ولا يتفق مع طبيعة البشر إذ إن التثقيل

(١٦) الغزالي (١٤٠٩هـ) الكشف والتبيين في غرور الخلق أجمعين، تعليق بديع السيد اللحام، دار الايمان.

بالثواب هو بسبب التفضيل للعاجلة عن الآجلة عند المؤمن، إذ إن المؤمن وغير المؤمن يحبون المال الكثير (وإنه لحب الخير لشديد)^(١٧)، إذ إن (١٠٠) عاجلة تساوي (١٠٠) آجلة أو (١٢٠) آجلة، إذ يعتمد على تفضيلاته.

٢- أن التفضيل الزمني للنقود هو الأساس لنظرية سعر الفائدة عند كينز الذي يعتبر الفائدة ظاهرة نقدية، كما أن سعر الفائدة هو ثمن الفرصة البديلة. وتفترض النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة أن الفرد لديه تفضيل زمني إذ يفضل الاستهلاك الحالي على المستقبلي، لذلك وحتى يمكن إقناعه بالادخار أي تقليل استهلاكه الحالي تدفع فائدة على المبالغ المدخرة والتي تؤدي إلى استهلاك أكبر في المستقبل، وهنا تكون الفائدة ثمن أو مكافأة الانتظار للمدخر^(١٨). وهذا يعني أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ادخار أكبر، أي أن العلاقة بين كمية الادخار وسعر الفائدة علاقة موجبة وهذا يعرف بتأثير الإحلال.

٣- تفترض النظرية غياب عدم التأكد، أي من يضحى بـ (١٠٠) الآن سوف يضمن له الحصول على (١٢٠) مستقبلاً، ولكن لوجود عدم التأكد من الحصول على (١٢٠) مستقبلاً فإن هذا لا يخضع لنظرية التفضيل الزمني للنقود وإنما إلى نظرية سلوك الفرد وتفضيله للخطر، فلو كان كارها للخطر سوف لن يستثمر الـ (١٠٠) إلا إذا عوض عن ذلك الخطر بعلاوة مخاطر يقتنع بها، أما إذا كان محايداً تجاه المخاطر فإنه لن يطلب علاوة مخاطر ويرضى بالعائد على الاستثمار الآمن وهو سعر الفائدة، أما إذا كان محباً للمخاطر فهو يستثمر (١٠٠) حتى لو كان يتوقع (٨٠) وهذا هو المقامر الذي يلعب حتى لو يتوقع الخسارة.

(١٧) رفيق يونس المصري (١٤٢٦هـ) الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم، ص ٧٠.

(١٨) Samuelson, P. (1976) *Economics*, McGraw-Hill, p. 613.

٤- تفسير الآية على التفضيل الزمني غير صحيح، لأن التفضيل الزمني يشترط تبادل نفس الوحدة في فترات مختلفة، أي ١٠٠ ريال حالة ب ١٢٠ ريال آجلة، فلو كان ١٠٠ ريال حالة ب ٥٠ كيلو قمح آجل، لا يعتبر هذا من التفضيل الزمني بل يعتبر بيع آجل، وفي الآية مقارنة بين ملذات الدنيا بنعيم الآخرة وهما وحدتان وصفان مختلفان لا يجري المقارنة بينهما.

٥- هناك شك في الحصول على ملذات الآخرة والذي نفاه الكاتب، وهذا الشك يختلف باختلاف درجة إيمان الفرد، وحيث إن درجات الإيمان مختلفة والإيمان يقوى ويضعف كذلك درجة الشك في نعيم الآخرة، وعليه يمكن للمؤمن أن يكون لديه شك في دخوله الجنة لأن عمل الإنسان وحده لا يكون كافياً لدخول الجنة بدون رحمة الله.

الفصل الحادي عشر: الإعجاز القرآني في دراسات الجدوى

استدل الكاتب على سبق القرآن إلى التوجيه بدراسة الجدوى من الآية الكريمة (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها) التوبة ٦٠، وفي تفسيره للآية الكريمة تبنى الكاتب رأي من يقول إن الإنفاق على تحصيل الزكاة يجب أن يكون منها، وإلا قد يؤدي الأمر إلى أن تزيد نفقات الزكاة عن إيراداتها، والجدوى الاقتصادية في الزكاة يكون في إدخال مصرف العاملين عليها ضمن المصارف الأخرى، وأن تكون إيراداتها أعلى من نفقاتها بمقدار جوهري^(١٩).

التقييم

يمكن تعريف دراسات الجدوى الاقتصادية لأي مشروع بأنها تلك الدراسات التي تهدف إلى تقييم مدى إمكانية تحقيق مشروع معين لأهدافه المرجوة (كالربحية، وأقصى قيمة صافية، وأقصى قيمة مضافة) بناء على معايير معينة للتقييم مثل العائد الداخلي للمشروع أو العائد على حقوق الملكية أو العائد على

(١٩) رفيق يونس المصري (١٤٢٦هـ) الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم، ص ٧٦.

الأصول، وذلك باستخدام البيانات المقدرة للمشرع^(٢٠)، ولا ينطبق هذا التعريف على التفسير التي تبناه الكاتب، وربما التفسير يكون أقرب إلى فعالية إدارة الزكاة أو كفاءة تحصيلها.

الفصل الثاني عشر: الإعجاز القرآني في شرط بقاء الأشياء الأخرى على حالها
وليستدل الكاتب على سبق القرآن الكريم إلى تبني هذا المنهج في التحليل للمتغيرات الاقتصادية، استدل بالآية الكريمة (يسقى بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل)، الرعد، الآية ٤، وتبنى الكاتب تفسير سعيد بن جبير للآية الكريمة، حيث قال: (بعضها أكثر حملا من بعض، وبعضه أفضل من بعض)، ويقول الكاتب إذا كان الماء واحد والنواتج متفاوتا فهذا يعود إلى تأثير عوامل أخرى غير الماء ولنعرف تأثير الماء فقط يجب أن تثبت العوامل الأخرى^(٢١).

التقييم

١- ليس في الآية الكريمة ولا في التفسير الذي تبناه الكاتب ما يدل على مبدأ بقاء العوامل الأخرى على حالها، ولم يوضح الكاتب كيف توصل إلى هذا الاستنتاج.

٢- إن هذه الفرضية هي أسلوب تجريدي يقصد به تبسيط العلوم للطلبة حيث يفترض أن متغيرًا واحدًا فقط هو الذي يؤثر في ظاهرة ما، وهو فرض غير واقعي، يتم التخلي عنه عند القيام بالدراسات العملية الحقيقية. والسؤال هل القرآن يقوم منهجه على هذه الفرضية غير الواقعية؟ وما أهمية هذا المنهج لنثبت أنه موجود في القرآن وسبق القرآن إليه.

(٢٠) أحمد سعيد بامخرمة (١٤٢١هـ) اقتصاديات جدوى المشروعات الاقتصادية، دار الزهراء للنشر،

ص ٣.

(٢١) رفيق يونس المصري (١٤٢٦هـ) الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم، ص ٧٩.

الفصل الثالث عشر: الإعجاز القرآني في مفهوم الربيع التفاضلي

استدل الكاتب على سبق القرآن الكريم إلى هذا المفهوم الاقتصادي بالآية الكريمة (والبلد الطيب يخرج نباته بإذن ربه) الأعراف ٥٨، ولتوضيح الربيع التفاضلي تبنى الكاتب تفسير الرازي (الأرض السبخة) (المالحة) التي يقل ثمرها^(٢٢)، وتفسير المنار (الأرض الطيبة الكريمة التربة التي يخرج نباتها بسهولة وينمو بسرعة، ويكون كثير الغلة)^(٢٣)، وهذا يعني أن هناك تفاوتاً في إنتاج الأراضي فمنها الخبيث ومنها الطيب، (وهذا يشكل أساساً لنظرية الربيع التفاضلي)^(٢٤).

التقييم

١- الربيع التفاضلي من المفاهيم الاقتصادية التي أتت به النظرية الكلاسيكية، والربيع التفاضلي عند ريكاردو هو الفرق بين ربيع (عائد) الأرض المعينة وربيع الأرض الحدية، وربيع الأرض الحدية هو ربيع الأرض الأكثر تكلفة، فكلما دخلت أرض إلى الإنتاج وكانت تكلفة إنتاجها أعلى من الأراضي الحالية حصلت الأراضي الحالية ذات التكاليف المنخفضة على ربيع تفاضلي وهو الفرق بين تكلفة الأرض الحدية وتكلفة إنتاج تلك الأراضي.

٢- إن الآية السابقة كانت عن الإنتاج، لم يرد فيها ما يدل على الربيع، وهو الإيراد من الأرض، وليس فيها ما يدل على مفهوم الحدية التي أتت به المدرسة الكلاسيكية، فكيف يمكن أن نقول أن القرآن سبق إلى مفهوم الربيع التفاضلي.

الفصل الرابع عشر: الإعجاز القرآني في نظرية المزايا النسبية

وقد استدل الكاتب بوجود نظرية المزايا النسبية في القرآن الكريم من الآية الكريمة (وقدر فيها أقواتها)، وقد نقل الكاتب في تفسير الآية عدة أقوال، منه

(٢٢) الرازي (د.ت.) تفسير الرازي، دار الكتب العلمية، طهران ١٤/١٤٤٤.

(٢٣) محمد رشيد رضا (د.ت.) تفسير المنار، دار المعرفة، بيروت ٨/٤٨١.

(٢٤) رفيق يونس المصري (١٤٢٦هـ) الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم، ص ٨٤.

تفسير القرطبي للآية وهو (أي أرزاقها وما يصلح معاشهم من التجارات والأشجار والمنافع. وجعل في كل بلد ما لا يجعله في الآخر. ليعيش بعضهم من بعض، بالتجارة والأسفار من بلد إلى آخر)^(٢٥).

التقييم

١- تناقش نظرية المزايا النسبية في كتب الاقتصاد الدولي ونظريات التجارة الخارجية، حيث يندر لدولة أن تكون لديها ميزة مطلقة أي أن تكلفة إنتاجها لجميع المنتجات هي أقل من جميع الدول، ولكن إذا تفاوتت كفاءتها أو تكلفة إنتاجها للسلع والمنتجات المختلفة، فيكون من المفيد أن تخصص الدولة في إنتاج السلعة التي تكون تكلفتها أقل نسبياً عن الدول الأخرى وتصديرها وتستورد السلعة التي إنتاجيتها أو تكلفتها النسبية أكبر^(٢٦).

٢- لا يمكن من التفسير الوارد للآية استنتاج النظرية النسبية في التجارة والتي تطورت على يد ديفيد ريكاردو وجون استيورت ميل والقول بأنه يمكن أن نستنتج من تفسير الآية هذه النظرية فيه مبالغة وتحميل التفسير أكثر مما يحتمل.

الفصل الخامس عشر: الإعجاز القرآني (مبدأ توزيع المخاطر)

استدل الكاتب على سبق القرآن الكريم الى مبدأ توزيع الخطر بالآية الكريمة (لا تدخلوا من باب واحد وادخلوا من أبواب متفرقة) يوسف ٦٧، ويقول الكاتب (المقصود هو عدم لفت النظر، سواء أكان ذلك خشية العين أو خشية للاغتيال، أو غير ذلك فإن الآية تفيد مبدأ توزيع المخاطر، وهو مبدأ اقتصادي وإداري ومالي معروف في الأدبيات الحديثة، وهو قولهم (لا تضع بيضك في سلة واحدة).

التعليق

١- في الأدبيات الاقتصادية يجري التفريق بين توزيع المخاطر وبين تجميع المخاطر وتفتيتها بتوزيعها على عدد كبير من المستفيدين، فقولهم (لا تضع بيضك

(٢٥) القرطبي (١٤٠٥هـ) تفسير القرطبي، دار إحياء التراث، بيروت ١٥/٣٤٢.

(٢٦) Samuelson, P. (1976) *Economics*, McGraw-Hill. pp: 668-674.

في سلة واحدة) قد يقصد به تجميع المخاطر في مجمع وتفتيتها بتوزيع أخطار من يتعرضون لها وهم جزء من المجمع على جميع أفراد المجمع وهذا المبدأ تقوم عليه نظرية التأمين.

٢- و مبدأ توزيع المخاطر يقوم على تنويع الأصول التي يمكن أن تتعرض للأخطار حيث إن بعض هذه الأصول تخسر وبعضها لا يخسر، وبالتالي يقلل متوسط الخسارة على مجمع الأصول وتقوم نظريات إدارة المحافظ على هذا المبدأ.

٣- إن إدارة المخاطر بتجميعها أو تفتيتها تكون للمخاطر القابلة للقياس فقط فلا تكون للمخاطر غير القابلة للقياس كالحسد، فلا يمكن الاستدلال من الآية الكريمة على مبدأ تفتيت الخطر أو توزيع الخطر كما هو مفهوم في الأدبيات الغربية.

الفصل السادس عشر: الإعجاز القرآني في (إعادة توزيع الدخل والثروة)

استدل الكاتب بالآية الكريمة (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) الحشر ٧، بسبق القرآن الكريم إلى نظرية إعادة الدخل والثروة.

التعليق

١- ليس في النظريات الغربية نظرية في إعادة توزيع الدخل والثروة، وإن تدخل الدولة عن طريق الضرائب يعتبر إخلالاً لمبدأ الحرية الاقتصادية التي يقوم عليها الفكر الرأسمالي.

٢- إن تدخل الدولة لتوزيع الدخل والثروات يكون من باب السياسات الاقتصادية وهي ليست ثابتة إذ تتغير بتغير أهداف الدولة، وهناك فرق في الأدبيات الاقتصادية بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية.

٣- إن العدالة في توزيع الدخل والثروة هو هدف من أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، ولكن ليس هدفاً في النظام الرأسمالي لذلك كانت الزكاة أحد أدوات التوزيع البارعة والتي أظهرت الإعجاز الاقتصادي التشريعي للقرآن وليس الإعجاز الاقتصادي العلمي.

الفصل السابع عشر: الإعجاز القرآني في الآية (ظهر الفساد في البر والبحر)

الروم ٤١

يقول الكاتب إن الفساد يزداد يوماً بعد يوم، ويؤدي الفساد الإداري والأخلاقي والديني إلى ما لا يعلم أحد مداه من أنواع الفساد الأخرى، في الماء والغذاء والهواء والدواء والفضاء)، ص ١٠٨.

التعليق

لا توجد نظرية اقتصادية في التلوث أو الفساد سبق القرآن الكريم إليها، وإنما يمكن أن يعتبر هذا من قبيل الإعجاز التشريعي.

الفصل الثامن عشر: علم المحاسبة، هل له أصول أو إشارات في القرآن

أورد الكاتب في هذا الفصل بعض المصطلحات المحاسبية مثل الكتاب، والإثبات، والإفصاح، والصدق، والسرعة، والتسطير، والترقيم، والتي ورد لها مترادفات في بعض آيات القرآن.

التعليق

إن الإعجاز اللغوي هو أساس إعجاز القرآن، فليس من المستغرب أن يحوي كل المصطلحات والمفاهيم اللغوية لكل الفنون الحاضرة والمستقبلية، ولكن هذا لا يقع ضمن الإعجاز الاقتصادي العلمي الذي وضع الكتاب موضع الدراسة لأجله.